الصباح AL-SABAH

مخططات «أوبك بلس» تعيد اللون الأخضر لمؤشرات النفط

قفزت أسعار النفط الجمعة موسّعة مكاسبها، وذلك بعد أن قالت (أوبك بلس) إنها ستراجع خططها لزيادة الإنتاج قبل اجتماعها التالي المقرر إذا أضعفت السلالة الجديدة أوميكرون من فيروس كورونا، الطلب، لتكسر الأسعار مسار التراجع الذي استمر خمسة أسابيع.

ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 2.55 دولار بما يعادل 3.66% إلى 72.22 دولار للبرميل عند الساعة 14:29 بتوقيت غرينتش، بعد أن قفزت 1.2% في الجلسة السابقة. ولم تكن العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي أقل حظاً من سابقتها، إذ صعدت هي الأخرى 2.31 دولار أو 3.47% إلى 68.81 دولار للبرميل، مضيفة إلى مكاسبها التي بلغت 1.4% في نهاية تعاملات الخميس.

أصاب الغموض بشأن أوميكرون وجهود الحكومات للتصدي لموجة العدوى الجديدة والتوقعات بزيادة الإمدادات، المستثمرين بالقلق. وبرنت في طريقه لإنهاء الأسبوع على مكسب بعد خسائر مجمعة تقارب 4%، في حين أن الخام الأميركي الخفيف بصدد إنهائه بعد معادلة انخفاض سابق 2%، ليكسر كلاهما خمسة أسابيع متوالية من التراجع، بحسب صحيفة الشرق الأوسط.

فاجأت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاؤها، فيما يُعرف بـ(أوبك+)، الأسواق مساء الخميس عندما أعلنت التمسك بخطط زيادة إنتاج النفط شهرياً بواقع 400 ألف برميل أخرى يومياً في يناير المقبل. غير أن المنتجين تركوا الباب مفتوحاً أمام تغيير السياسة سريعاً إذا تضرر الطلب من إجراءات احتواء «أوميكرون». وقالوا إنهم قد يجتمعون مجدداً قبل اجتماعهم التالي المقرر في الرابع من يناير إذا لزم الأمر. وقال البيت الأبيض إنه يرحب بقرار (أوبك) وحلفائها زيادة إنتاج النفط تدريجياً، لكنه أضاف أن الولايات المتحدة ليست لديها خطط لإعادة النظر في قرارها السحب من احتياطيات الخام.

وقالت المتحدثة باسم البيت الأبيض جين ساكي: "نقدّر مستوى التنسيق الوثيق خلال الأسابيع الأخيرة مع شركائنا في السعودية والإمارات وغيرهما من منتجي (أوبك+) للمساعدة في تخفيف ضغوط الأسعار".

"أوبك بلس" تقرر مراجعة خططها لزيادة الإنتاج

مصر تلزم شركات الاستحواذ الخاص بالقيد في البورصة

أعلنت الهيئة العامة للرقابة المالية في مصر تعديلات جديدة بشأن قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية.

حيث أصدر رئيس الهيئة، الدكتور محمد عمران، القرار رقم 172 لسنة 2021، بتعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 11 لسنة 2014.

ونصت المادة الأولى من التعديلات الجديدة، على أن يضاف إلى قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية مادتان جديدتان برقمي (7 مكررًا، مكررًا 1) وفقرة أخيرة للمادة 51 وفقرة أخيرة للمادة (53 مكررًا).

ونصت المادة 7 مكرر على أن يجب قيد أسهم الشركات ذات غرض الاستحواذ الخاص بالبورصة المصرية، وتلتزم هذه الشركات بتنفيذ الطرح خلال شهر من تاريخ تسجيلها لدى الهيئة، وفي جميع الأحوال، لا تسرى في شأن شركات الـ SPAC، أحكام البنود (5،7،8) من المادة (7) من هذه القواعد والأحكام المرتبطة بهذه البنود الواردة بذات المادة.

البورصة المصرية

ونصت (المادة 7 مكررًا 1) على أن يجب أن تكون الشركة أو الشركات المستهدف الاستحواذ عليها من الشركات ذات غرض الاستحواذ SPAC، مستوفاة لقواعد القيد بالبورصة المصرية، على أن تستثنى تلك الشركات من البنود (5،7،8) من المادة (7) من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية، والأحكام المرتبطة بهذه البنود الواردة بذات المادة إذا كانت من الشركات الناشئة أو الشركات التي تعمل في المجالات الواعدة؛ كمجال التكنولوجيا ومجال الابتكارات أو في مجالات أخرى توافق عليها الهيئة وفقًا للمبررات التي يقدمها لها المؤسسون / الرعاة.

ونصت المادة 53 في فقرتها الأخيرة على أنه يتم شطب أسهم الشركات ذات غرض الاستحواذ SPAC إذا لم يتم تنفيذ الاستحواذ على الشركة أو الشركات المستهدفة خلال سنتين من تاريخ إتمام زيادة رأس المال شركة الـSPAC أو إذا لم تصل نسبة التصويت بالموافقة على الاستحواذ المقترح على الشركة أو الشركات المستهدفة إلى النسبة القانونية المتطلبة في هذا الشأن على النحو الوارد بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم 171 لسنة 2021.

سباق البنك الوطني يعود للأضواء بمشاركة 6 آلاف متسابق

خلال حدث رياضي استثنائي

احتفل بنك الكويت الوطني بتنظيم سباق الجري والذي عقد أمس السبت 4 ديسمبر 2021، والذي شهد عروضاً متنوعة واستثنائية احتفالاً بعودة الحياة إلى طبيعتها وتجاوز الوباء. وشهد السباق بنسخته الجديدة مشاركة كثيفة تجاوزت 6 آلاف مشارك في تأكيد جديد على نجاح بنك الكويت الوطني في إطلاق فعالياتٍ ناجحة تحظى دائماً بمشاركة جماهيرية كثيفة وثقة عالية من المجتمع.

وقد شهد الحفل الختامي تتويج 12 فائزاً في المراكز الثلاثة الأولى لمسافتي 11 كم و5كم لكل من النساء والرجال. وقد حضر السباق الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني عصام الصقر، ونائب الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني شيخة البحر والرئيس التنفيذي لبنك الكويت الوطني– الكويت صلاح الفليج ونائب الرئيس التنفيذي لبنك الكويت الوطني–الكويت سليمان المرزوق ومدير عام مجموعة الخدمات المصرفية الشخصية محمد العثمان ومدير عام مجموعة الموارد البشرية عماد العبلاني ورئيس مجموعة العمليات لمجموعة بنك الكويت الوطني محمد الخرافي والرئيس التنفيذي لمجموعة البابطين صالح البابطين والرئيس التنفيذي لشركة أوريدو عبدالعزيز البابطين.

جانب من السباق

بعد توقف استمر لعامين بسبب الظروف الصحية والوبائية. كان الجميع بانتظار عودة الحدث الرياضي الأضخم في الكويت وقد وضع بنك الكويت الوطني كل دعمه من أجل إطلاقه في موعده المعهود، لكنه ارتأى هذا العام أن يقدم شيئا جديداً ومختلفاً بنسخته الجديدة، ليتحول من سباق للمشي إلى سباق للجري ويكون المكان الذي يستمتع فيه جميع أفراد العائلة من مختلف الأعمار.

وقد دأب بنك الكويت الوطني على إطلاق مهرجان سنوي للرياضة والصحة لأنه جزء لا يتجزأ من واجبه تجاه المجتمع ومساهماته المتنامية لتعزيز التنمية المجتمعية مختلف أبعادها.

ولأن التوعية الصحية والرياضية هي شرط أساسي لبناء مجتمع سليم ولأن التنمية الحقيقية للمجتمعات تبدأ بسلوك نمط مختلف ومغاير، فإن البنك سيواصل العمل والمضي قدما في تبني ودعم مختلف الفعاليات التي تشجعنا سلوك التغيير الفاعل والمؤثر وفي مقدمها هذا الحدث الرياضي الذي نعتز بأن يكون أحد أهم مبادراتنا المجتمعية وأضخمها.

ولطالما كان البنك الوطني سباقا في مجال المسؤولية الاجتماعية وفي مقدمة المبادرين لها، وللعمل من أجل كل ما من شأنه أن يمد أفراد المجتمع بحياة أفضل.

وتجدر الإشارة إلى أن الإقبال غير المسبوق على نسخة السباق الجديدة منذ اللحظة الأولى لإعلان التسجيل، يؤكد أن بنك الكويت الوطني يحظى بثقة مجتمعه وأن رسالتنا الاجتماعية تحقق أهدافها لخير المجتمع وإنمائه، وأن المشاركين بالسباق حريصون مثلنا تماماً على أهمية هذه المبادرة وقيمتها الصحية والرياضية وذلك ينعكس بإصرارهم السنوي على المشاركة.

كما لا بد من الإشادة بدعم مختلف الوزارات والمؤسسات والهيئات لنجاح هذا المهرجان الرياضي وفي مقدمها وزارتي الصحة والداخلية والبلدية وشركة المشروعات السياحية إلى جانب شركة suffix المنظمة.

ويشار إلى أنه وعلى مدار أكثر من ربع قرن وصولاً إلى النسخة الجديدة للسباق اليوم، لطالما حرص البنك الوطني على أن يكون هذا السباق مساحة للفرح والاحتفال أمام الجميع وإلى جانب المنافسة وممارسة الرياضة.

أكثر من 6000 مشارك

واجتاز أكثر من 6 آلاف متسابق المسافة المختارة 11 كم أو 5 كم. واحتشد المتسابقون على طول خط البداية عند الجزيرة الخضراء وسوق شرق تحت أنظار متطوعي البنك المشرفين ومسعفين من الطوارئ الطبية ورجال الداخلية لضمان عملية التنظيم وسلامة جميع المشاركين. كما توفر على طول مسافة السباق في شارع الخليج العربي استراحات مياه. وعند نقطة النهاية، تواجد المتطوعون والمنظمون لاستقبال المتسابقين وتوزيع المياه والمرطبات.

احتفالات نقطتي البداية

وتخلل استعدادات نقطة البداية أجواء الحماسية واكبها كل من عمر الشرهان وسلمان النجادى اللذين توزعوا على نقطي البداية الـ 5 والـ 11 كم على وقع اجواء حماسية ومؤثرات تفاعلية وفرق استعراضية وموسيقية رافقت المتسابقين لبث لروح الحماس، وامتدت الأجواء الحماسية لغاية خط النهاية وصولاً إلى الحفل الختامي على المسرح الذي تخلله احتفالات وفرح وفقرات ترفيه متنوعة.

«صندوق النقد»: 3 مخاطر تواجه السياسة النقدية للأسواق الناشئة والاقتصادات النامية

صندوق النقد الدولي

كشف نائب المدير العام لصندوق النقد الدولي، بو لي، عن 3 مخاطر تواجه السياسة النقدية للأسواق الناشئة والاقتصادات النامية.

وأكد بو لي، أنه تم استخدام السياسات النقدية غير التقليدية – بما في ذلك شراء الأصول – على نطاق واسع في الاقتصادات المتقدمة لبعض الوقت، لا سيما في أعقاب الأزمة المالية العالمية.

وألمح، إلى أن هذه السياسات في تخفيف الضغط وتحسين أداء السوق، ولكن في بيئة كانت فيها أسعار الفائدة مقيدة بالحد الأدنى الفعال، ساعدت برامج شراء الأصول واسعة النطاق أيضا بشكل مهم في انتقال السياسة النقدية ووفرت الحافز اللازم لدعم التعافي الأسرع وتعزيز التضخم نحو أهداف البنك المركزي.

وقال، إنه منذ الوباء، رأينا العديد من البنوك المركزية في الأسواق الناشئة والبلدان النامية تنضم إلى نظيراتها في الاقتصادات المتقدمة في نشر برامج شراء الأصول، إلى جانب سياسات أخرى غير تقليدية، ولكن نظرًا لأن معظمهم لا يزال لديهم مجال لخفض أسعار الفائدة، فقد كان نطاق أدوات السياسة أضيق – الاعتماد القليل.

وتابع، أنه على سبيل المثال ، على أسعار الفائدة السلبية – وكان الدافع لاستخدام هذه الأدوات مرتبطًا بشكل أكبر بتخفيف الضغوط المالية من توفير الحافز الكلي.

وأشار، إلى أنه حتى الآن، على الأقل ، يبدو أن هذه المغامرات في السياسة غير التقليدية كانت ناجحة تمامًا، وتمكنت البنوك المركزية في الأسواق الناشئة والبلدان النامية من خفض عائدات الحكومة وتقليل ضغوط الأسواق المالية بشكل كبير، مع تجنب التدفق الملحوظ لرأس المال وضغوط الاستهلاك، وهو ما كان مصدر قلق غالبًا ما منعهم من استخدام هذه الأدوات في الماضي.

وذكر لو، أنه بالنظر إلى هذه التجربة الإيجابية بشكل عام، يبدو من المرجح أن البنوك المركزية في بلدان الأسواق الناشئة والبلدان النامية قد تفكر في شراء الأصول أثناء فترات اضطراب السوق في المستقبل.

وصرح "لكن يجب أن نكون حذرين وأن نتذكر أن تجربتنا مع برامج شراء الأصول لا تزال محدودة نسبيًا، علاوة على ذلك ، تأتي هذه السياسات أيضا مع مخاطر كبيرة ، يمكن إبراز بعضها في سياق بلدان الأسواق الناشئة والبلدان النامية نظرًا لعمق السوق المحدود في كثير من الأحيان والأطر المؤسسية الأقل تطورًا".

3 مخاطر

وبين لي، أن أولى المخاطر التي ستواجه تلك الأسواق، أنه سيتعين على البنوك المركزية في الأسواق الناشئة والبلدان النامية قد تفكر في شراء الأصول أثناء فترات اضطراب السوق في المستقبل، أن تقرر مقدار مخاطر الاستحقاق والائتمان وسعر الصرف التي تكون على استعداد لتحملها في ميزانياتها العمومية.

وكشف، أن ثاني تلك المخاطر تتمثل في أنه يتعين عليهم النظر في مخاطر الهيمنة المالية التي قد ترتبط بعمليات شراء واسعة النطاق للأوراق المالية الحكومية (خاصة إذا تم ذلك في السوق الأولية)، فضلاً عن تحديات الحوكمة الأوسع نطاقًا والضغوط السياسية التي قد تظهر إذا كانت البنوك المركزية دعم المؤسسات المالية غير المصرفية، أو تمويل برامج الإقراض الهادفة إلى دعم قطاعات معينة.

وألمح، إلى أن الخطر الأخير يتمثل في ضرورة سعي العديد من البنوك المركزية الآن لمواجهة التحدي المتمثل في الخروج من هذه البرامج دون التسبب في عدم استقرار الأسواق المالية ودون التعرض للضغوط السياسية لتقليل تكاليف الاقتراض من الخزانة – وهي ضغوط سياسية من المرجح أن تكون أكثر حدة في البيئة الحالية للارتفاع –، مع معدلات الفائدة وارتفاع الدين العام.

وذكر: "باختصار ، السؤال الرئيسي هو ما إذا كانت البنوك المركزية في الأسواق الناشئة والبلدان النامية ستستفيد من برامج شراء الأصول – وربما الأدوات الأخرى غير التقليدية – وكيف يمكن ذلك – مع احتواء المخاطر في تلك المجالات الثلاثة".

البنك الدولي يتوقع نمو اقتصادات الخليج 2.6 % في 2021

توقع البنك الدولي، أن تعود اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي إلى مسار النمو لتحقق نمو كلي بنسبة 2.6 % في عام 2021. جاء ذلك في الإصدار الأخير من تقرير البنك الدولي عن آخر المستجدات الاقتصاديّة لمنطقة الخليج تحت عنوان "اغتنام الفرصة لتحقيق تعافٍ مستدام".

وأكد التقرير أن التعافي القوّي في بلدان المنطقة، والذي يعود إلى نمو القطاعات غير النفطية والارتفاع الذي شهدته أسعار النفط، سوف تتسارع وتيرته خلال عام 2022 بالتوازي مع الإلغاء التدريجي لتخفيضات إنتاج النفط وفقاً لاتفاق أوبك بلس، وتحسّن الثقة لدى مؤسسات الأعمال، وجذب استثمارات إضافية.

وأفاد التقرير، أن الظروف المواتية في سوق النفط قلصت من الاختلالات التي طالت حسابات المالية العامة والحسابات الخارجيّة لهذه البلدان، مع انتعاش عائدات صادراتها.وذكر التقرير أن الآفاق المستقبليّة متوسطة الأجل تبقى عرضة للمخاطر الناشئة عن التباطؤ في وتيرة التعافي العالمي، وتجدّد تفشي فيروس كورونا، وتقلبات قطاع النفط.